

حاشية
على شرح مدار حقيقي للأزواج العنصرية
للشيخ المحقق
محمد بن علي الصبان

—————
—————
—————

هذه حاشية على شرح ملا حنفى رحمه الله تعالى للاداب العنصرية
 للشيخ الامام المحقق والفاضل المدقق وزيد عمه
 ووصيه دهم كيدنا وحوالنا محمد بن علي
 الصبان نفعنا الله ببركته
 امين

مكتبة عيامة الملك سعود "قسم المخطوطات"
 الرقم: ٥٩٩٦ ف ١١٦٦٦
 العناوين: حاشية على شرح ملا حنفى على رسالة العنصرية
 المؤلف: لهيئات محمد بن علي
 تاريخ النسخ: الثالث عشر من القرن
 اسم الناسخ: محمد بن محمد الخاني الخالدي
 عدد الأوراق: ١٦ هـ - ١٥ خ ١٦
 ملاحظات: -----

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد على ما علمتنا من الاداب **والحسن** من سلوك طريق الصواب **ونسالك**
الصلاة والسلام على نبيك المنزه في محاسنه عن المناظر **المبعوث** الى الناس كافة بكتاب
افحت اياته كل معارض ومناقض ومما غرر **وعلى** له وصحة هداية الدين وحماة
منهج اليقين **اما بعد** فيقول راجي الغفران **محمد** ابن علي الصبان **احسن** الله عمله
وبلغه في الدارين امه **هذه** حواشي شريفة **وتدقيقات** منيفة **وضممت** على شرح
الاداب العنصرية **للمحقق** ملاصفي اسكنه الله في فسح جنة الغرف العلية **ضممت** هاهنا افهام
الاعلام ما يقرب الناظر **واودع** هاهنا بنات الفكر ما ينشرح له الخاطر **واشرت** فيها الى ما
وقع من الغث للمتصددين لهذا الكتاب **فهي** وان كانت قليلة الحجم لب **اللباب** **والله**
اسأل ان يحفظ علينا الايمان **انه** كريم صانع منان **قول** بسم الله الرحمن الرحيم كتابها
بالمدا الاسود تفيد انها بسمة الشارح فيكون حذف بسمة المص لعدم تكلمه عليها **والا**
غرضه الاقتصار على البسمة فلوات بسمة المص كانت عقب بسمة فاكنت بسمة
عن اثبات بسمة المص وانما اقتصر على البسمة ولم يات بخطبة مشتملة على الحمد وما معه
كما هو شأن المصنفين اما تنزيلا لشرحه منزلة ما ليس اهلا للتصدير بخطبة ههنا **لنفسه**
واما اكتفاء بخطبة المتن لان المتن والتمس كالشيء الواحد فتحصل ان الشارح كتب شبه **الاعتناء**
قول جعل الله مخاطبا لجعل معان اقربها ههنا صيراي صير الله مخاطبا بعد ان كان معبرا
عنه في هذا المقام غالبا بالاسم الظاهر وكان اللاحق في التعبير ان يقول جعل نفسه مخاطبا
له تعالى او سلك طريق الخطاب له تعالى **قول** تنبيهها على القرب اي فيكون في كلامه تلميح الى
قوله تعالى وكن اقرب اليه من جبل الوريد ولا يرد عليه ان قرب الله تعالى صار ضروريا
عند كل مؤمن لان التنبيه يجري في الضروريات لان النفس قد تغفل عنها **قول** ولا
اللاحق علة ثانية لسلوك طريق الخطاب تضمنت ان في سلوكه تلميح الى قوله صلى الله عليه

وسلم

وسلم في مقام بيان الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه وشارة الى ان حمد المص وقع على الوعد
الاكمل فما قيل من ان الاول ترك هو او ليكون علة للعلة ليس بشيء **قول** او لا اي قبل
الشروع في الحمد وذكره لاجل قوله بعد واستبان منه ولان الاولية من تمامه اللياقة ولا
فالجعل مخاطبا يتحقق بمجرد الحضور فاندفع ما قيل ههنا **قول** حاضر الخ اي الاصل
فيما ههنا شأنه ان يخاطب **قول** ومشاهد اي حقيقة او تنزيلا كما ههنا ولا يلزم
كونه حاضرا ان يكون مشاهدا حتى يستغنى عنه بقوله حاضر كما توهم **قول** ثم يحيط
اي ياتي بجملة الحمد على نسق ما لاحظته وقد لاحظ المحمود او لا فالمناسب ان ياتي بما يد
عليه من جملة الحمد ولا فظهر قوله واستبان منه الخ وانه لا حاجة الى ما وقع ههنا من التعسف
وتم ههنا لمجرد الترتيب ومن نكت سلوك طريق الخطاب رعاية الالتفات من الغيبة الى **الحضور**
قول واستبان السين والتأنيديتان **قول** تقديم اي الحمد اي تقديم اللفظ الدال عليه
وصفا اعني لفظ الحمد ففي عبارته استخدام او تقدير مضاف فلا اعتراض بان حمد المص
واقع بجملة لك الحمد سواء قدم لك او اخروجه لا يلزم من اقتضا المقام تقديم هذه الجملة
تقديم لك على الحمد الذي الكلام فيه **قول** للتقديم اي تعظيم المتكلم للمخاطب اي اعتقاده
عظمته **قول** والشرف اي شرف المخاطب في حد ذاته فكل منهما علة مستقلة وان كان **الشرف**
سببا في الغالب للتقديم او المراد بالتقديم العظمة فعطف الشرف عليه تفسيري فهما على هذا
علة واحدة وصنيع الشارح الى هذا اميل **قول** من كلمة اللام الاضافة للبيان والمراد باللام
اداة التعريف في الحمد وعبر عنها باللام سمية لكل باسم الجزء ان قلنا انها مجموع الود
لانها في الحقيقة اللام فقط وانما الهمزة للتوصل بالنطق بالاسم على القول الاخر وافاد
الاختصاص لكونها ههنا للجنس على المختار ومن المقرر ان المبتدأ المعروف بلام الجنس منحصر في الخبر
فاذا قلت الكرم في العرب كان الكلام مفيدا لخصر الكرم في كونه ابوب وكذا قولنا الحمد لله مفيد
لخصر الحمد في كونه لله ولما كان تقديم الخبر مفيدا ذلك ايضا كان في كلام المص طريقان مفيدان
لخصر الحمد في كونه لله اكد المتأخر منهما وهو التقديم المتقدم منهما وهو التعريف بلام الجنس

في

فهو نظير اجتماع طريقين تأكيد في نحو ان زيدا قائم والتأكيد على هذا التقرير ظاهر لا اشكال فيه
الاتحاد مفادي الطريقين ويحتمل ان المراد بكلمة اللام الجبر نبأ على انها الاختصاص وان
المراد به الاختصاص بالمعنى المشهور اعني الانفراد لا مطلق الارتباط كما قيل وعلى هذا يكون
التقديم مفيد الحصر المحمدي في كونه مختصا بالله فهو مفيد للاختصاص المحمدي باله والاختصاص
اختصاصه بالله يستلزم قوة اختصاصه به فافادة التقديم تأكيد اختصاصه به على هذا
بطريق اللزوم الصراحة لعدم اتحاد مفادي الطريقين فاحفظه سلم من ارتباك الناظرين
هنا **قول** والمنة اردف المحمدي بالمنة اشارة الى العجز عن ادحق النعم المحمدي عليها وعدم
مطافاة المحمدي لها حتى لا يلبق الاثنان به **قول** من من عليه اي من مصدر من عليه بحري على
مذهب البصريين والمنة اسم مصدر كما افادة صاحب المصباح واسم المصدر مشتق من
المصدر كما في الارتشاف واتى بقوله عليه تقييد المشتق منه لا لكونه له دخل في الاشتقاق
واحرز به عن من المتعدي بنفسه اعني منة اي اضعفه او قطعه وعن من الذي لا يتعدي اصلا
اعني منة الشيء اذا انقص او ضعف او قوي ولهذا يطلق على القوة والضعف منة بالضم هذا
ما في كتب اللغة وقد وقع للناظرين هنا تخليط فاحذره **قول** منهية اي منى عنها اي
بطريق اللزوم لانه يلزم من النهي عن المسبب اعني ابطال الصدقات بالمن النهي عن السبب
المفضي اليه اعني المن وما قيل من ان الالة لا تدل على المدعى لجواز ان يكون المبطل مجموع
المن والاذى لا كل واحد منهما فمدفوع بان السنة والاجماع نفيها ذلك على ان المننة
تقتضي الاذى فتأمل **قول** هو منة المنع الخ منة المنع وامتنانه تعداده النعم استحقاقا
لها وافتخارا بها اذا كان غرضه تبيين المنع عليه ليلا يقع في الكفران فليست بمنة حقيقة
ومنة المنع عليه وامتنانه تعداده النعم اعتنا بها وشكر المنعم بها فقوله لا اثنان المنع
اي فلان نخل المنة في للام المنع عليه بان يراد بها منة المنع عليه فيكون المن في قولنا
من من عليه مستند الى المنع عليه اي عدد المنع عليه على المنع نعمه اي اقرانها شكره وهذا
جواب بمنع ان المراد منة المنع هذا خلاصة ما قيل هنا لكنني لم اجد المنة بمعنى تقد

المنع عليه

المنع عليه لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح فلعلة معنى مجازي تأمل وتطلق المننة
على الانعام ولا اشكال عليه وانما لم يحمل الشكر للام المنع عليه ليحقق الجواب عن كونه من
عليه ويثبت صحة ارادة منة المنع ووقوعها من الله تعالى **قول** وايضا الخطاب هذا
جواب على تسليم ان المراد منة المنع **قول** مخصوص بغير الله تعالى الباد اخلة على
عليه **قول** ويدل عليه اي بالدليل دفعا لما قد يقال انها تنقص في حق الله تعالى ايضا
قول يمينون عليك ان اسلموا اي بان اسلموا في حذف الجار لانه مقيس مع ان وان وقوله
اسلامكم اي باسلامكم في حذف الجار كماله لما قبله وما بعده ويحتمل ان الفعل في الجميع مضمين
معنى العد فعدي بنفسه وقوله ان هداكم للايمان اي على زعمكم مع ان الهداية لا تستلزم
الا هداية وقد رى شاذ ان هداكم بالكسر واذا هداكم وقوله ان كنتم صادقين اي في
دعواكم للايمان وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله اي فله المننة عليكم **قول**
وعلى نبك الاقرب ان الاضافة للعهد الخارجي **قول** والنية اي كسلام واثرها
عليه رعاية السج **قول** في التقديم اي تقديم احد جزئي الجملة مطلقا وقوله الطريق
السابق اي تقديم خصوص الخبر فاندفع الاعتراض بان التقديم هو الطريقة السابقة
ففي عبارته تهافت **قول** تعظيما لانه اي النبي صلى الله عليه وسلم على الاقرب وكان
الاخصر عدم تخصيص هذه النكته بالذكر لانه راجعها تحت قوله مع بعض النكات الخ بنا
على ان المراد مع نظير بعض النكات السابقة **قول** وافادة للاختصاص لما لم يكن
فقال اللام الجنسية ولا لام الاختصاص وكان الاختصاص هذا انما هو بطريقه
التقديم قال وافادة للاختصاص اي اختصاص الصلاة وكيفية الطلب بيمينتين
هما الايمان الاكملان قال للعهد فلما اعتراض ولا اعتراض وقعه هنا **قول** مع
بعض النكات اي نظير بعض الخ يعني شرف واللايقية فلما لوحظ في التقديم
شرفه تعالى واللايق بحال الحامد لوحظ هنا شرفه صلى الله عليه وسلم واللايق بحال
المصلي اذ الابق بحال المصلي ان يلاحظ المصلي عليه او لا ثم ياتي بالصلاة على هذا

تجاسيا

الشئ بان يقدم ما يدل على المصلحة عليه فان كان المراد مع عين بعض الخ كان المقصد بالبعض تعظيم
 الله وشرفه وانما ترك على هذا النكتة شرفه عليه كصلة وكسلام لعلمها بالمعاصرة او بناء على
 جعل التعظيم والشرف نكتة واحدة ولا يخفى ان رعاية المناسبة بين جملة الحمد والصلوة
 ان تكون علة للتقديم فاحفظه **قول** الصلوة على النبي اي والتحية عليه **قول** هـ
 بالصلوة اي والتحية على الله اراد بهم الاتباع فيشمل الصبح فلا اعتراض على قوله كما هو
 دأب سائر المصنفين **قول** عليهم التحية وكلام لم يقل عليهم الصلوة وكلام لان
 الصلوة عليهم انما تطلب تبعاً للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وجمع بين التحية والسلام
 لتفسير التحية بالسلام **قول** لكان اولى ليكون جامعاً بين امتثال الامر القرآني والسني
 فالصلوة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم امتثال الامر القرآني والصلوة والسلام على الله
 تبعاً له صلى الله عليه وسلم امتثال الامر السني واجيب بانه انما ترك ذلك ليشير الى انه
 الصلوة والتحية عليه صلى الله عليه وسلم تتضمن الصلوة والتحية على الله بل جميع المسلمين
 لان ما وهب لنبينا من العطايا يعم مسلمي البرايا **قول** اذا قلت الخ هذه القضية كلية
 بناء على ما صرح به الشيخ في الشفاء من حملات العلوم كلية وقول المناطقة المهمة في قوة
 الجزئية مخصوص بغيرها والى كونهما كلية اشار الشرح بالتحديد بقوله تام خبري والاما
 احتاج الى التقييد ضمن القول معنى النطق او الاعتراف فعده بالباء وهذا هو
 النحوي وفي قياسه خلاف او قوله بلام متعلق بحال محذوفة تقديرها ناطقاً او معترفاً
 وهذا هو التضمنين البياض وهو قياسي **قول** تام لما كان الكلام يطلق لغة على
 المركب قال تام لا خراج المركبات الناقصة كغلام زيد واحد عشر لعدم جريان المناظرة هـ
 فيها نعم ان كان في قوة المركب التام جرت فيه المناظرة نحو واحد عشر وزنجي فقولك هو لأجل
 احد عشر وجايز انشاء زنجي **قول** خبري اخرج الانشائي اذا المناظرة انما تكون في الخبري
 لا الانشائي ولو نقلنا اذا النقل انما ينافر فيه من حيث حملية النقل كقال فلان كذا وهي
 دأب اخبارية وان كان المنقول نفسه انشائياً فلا غبار على كلامه **قول** ان كنت ناقل

الى اخره او حذف الفاعل جواب اذا مع ان الشرط لا يصلح لمباشرة الاداة فدرارته ثقل توا
 فائنه هذه وقأ جواب الشرط الثاني ولم يعكس تعجلاً لم يرفع الثقل **قول** باي وجه كان
 اي عنه كتاب او سنة او عالم او غيرهما **قول** منك هذا التقييد بناء على ان المناظرة الملا
 من الجانبين لاظهار الصواب اما على انهما النظر بالبصيرة من الجانبين فلا تقييد كما هو
 مقتضى اطلاق المص وغيره فيجس على هذا الخصم ان يطلبها من الناقل او غيره او نفسه
قول الصحة اي التصحيح اذا الصحة ليست مقرونة **قول** اي صحة النقل قيل النقل بمعنى هـ
 المنقول ولا يخفى بطلانه على ذوي العقول **قول** ان لم تكن معلومة اي علماً مما لا للمطلوب
 بان كانا ظنيين او تقليديين او يقينيين فان كان مطلوبه فوق ما عنده كان يطلب
 اليقين والذي عنده ظن فالطلب لا يق **قول** من حيث هو مناظراً ما من حيث هو محقق
 فيبقى لان غرضه اختبار حال الناقل وكذا من حيث هو قاصد لتأكيد ما عنده بتعدد
 طرق العلم **قول** لان غرضه اي من طلب الصحة اظهار كصواب اي فقط اخذ من تعريف
 طريق الحملة بناء على منع التعليل بعلمتين او ان ما سوى الاظهار كالامتحان والتأكيد
 بتعدد طرق العلم لا يليق للطول وفي كل مناقشة ومنع فلهذا قال تدبر **قول** او مدعيها
 قيل فيه كعطف على معمولي عاملين مختلفين ويمكن دفعه بتقدير عامل مدعي اي او
 كنت مدعي او تقدير عامل للدليل اي فيطلب كدليل والى هذا اشار الشارح **قول** لا تثبت
 الحكم او بيانه بدليل قوله او التنبية فلا اعتراض **قول** او التنبية اي في البديهي اي
 نحو الاربعه زوج لانها تنقسم بمساويين قسمة صحيحة **قول** وذلك اذا كان الخ انما
 يحتاج الى هذا التقييد اذا عجم في قوله مدعي وجعل شاملاً للمدعي النظري وكبدعي
 كما صنع كذا فان قصر على المدعي النظري لانه الذي يليق محلاً للمناظرة فلا
قول المطلوب اي المطلوب اقامة الدليل عليه ولو قال المدعي لكان اوضح **قول** غير
 معلوم اي علماً مما لا للمطلوب من الدليل على ما مر **قول** فلا يطلب الدليل اي فلا يليق
 بالمناظرة حيث هو مناظران يطلب كدليل لان غرضه انما هو اظهار الصواب كما سبق ذكر

بما فيه وهذا هو المقص بقوله فيما سياية ولا بد ان يلاحظ الخوله ان يطلب التبيين اذا
كان بديهيًا قد يخفى لان كان بديهيًا اوليا على التحقيق **قوله** هو المركب اي القول المركب
والمراد القول العقلي اذ هو المختبر عندهم وانما اللفظ لفروقة التفريق وقوله من قضيتين اي
لان اكثر والقياس المركب من اكثر ليس في الحقيقة واحدا بل قياسين او اكثر بحسب الزايد
على القضيتين وقوله للتادي المحمول نظري اي سوا كان صحيحا او لا واخص منه البرهان
لانه ما تركب من مقدمتين متيقن محترما فلا يؤدي الا الى صحيح والمراد بالمحمول ما شانه ان يحل
فدخل ما بعد الدليل الاول في الدلالة المتعاقبة كذا قيل وهو صحيح **لكن** في حد ذاته وان
كان المناسب لتعريف الشئ عدم طلب الدليل على المدعى المعلوم بان الدليل هو المركب في محل
على المحمول بالفعل وقوله نظري وصف لازم ثم تعريف الدليل بما ذكره اصطلاح المناطقة
واما عند الاصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه المطلوب خبري ولو مفردا كالعالم
والتعريف الثاني في الشئ يجري على الاصطلاحين وان كان باصطلاح المناطقة اوفق على
ما قاله السعد في شرح العقاید **قوله** وهذا التعريف اولى لعدم جامعته الثاني في جزم
الاشكال الغير البينة الانتاج وهو ما عدى الشكل الاول كما بين في الميزان وعدم مانعته
بدخول المفردات والمزومات البينة لوانها كثر في التصديق البديهي والاضحى بالنسبة
الى الاعم وان اجيب عن الاول بان المراد اللزوم ولو بواسطه والاشكال الثلاثة يلزمها
ذلك بواسطه ردها الى الشكل الاول كما بين في محله وعن الثاني بان المراد بالعلمين فيه
التصديق لا التصور واللازم فيما عدى صورة طرفي التصديق الهديهي في صور التقص
تصور لا تصديق واما في صورة الطرفين المذكورة فهو وان كان تصديقا الا انه لازم في
تصور **قوله** ولا يمنع الخ اي لا يطلق على واحد منهما انه ممنوع الاجازا **قوله** النقل المراد
المصدر في المنقول كما زعم لان المنقول لا يتعلق به المواضة والمنع لاحقيقة ولا حاج
الا باعتبار النقل المعنى المصدر كذا في مير وهو وجيه وقوله النقل والمدعى اي في حيث
هنا نقل ومدعى كما سيذكره الشئ **قوله** الاجازا سياية بيانه **قوله** اذ المنع اورد ان انتفاء

الحقيقة

الحقيقة لا يستلزم ثبوت المجاز لصحة بالكنائية والغلط فدليله اعم من مدعاه واجيب
بان مراده بالمجاز ما يشتمل على الكناية واما الغلط فلا ينبغي حمل كلام العاقل عليه لا لظهور
فلا التفات اليه **قوله** طلب الدليل اي من المستدل او مطلقا على قياس ما مر **قوله** على
مقدمة اي المعينة او مطلقا على الخلاف في سماع منع المقدمة غير المعينة والاضافة
للجنس فشمل الواحدة والمقدمتين وكان الاولى على المقدمة لما سياية في ان المقدمة ما
توقف عليه صحة الدليل فالدليل ما هو في مفهومها فلا معنى لاضافتها اليه لان
يتركب التجريد ويراد بها ما توقف عليه الصحة كذا قيل ولما قيل ان يقول تفسيرها بما
ذكر اذ اقيدت باضافتها الى الدليل لا مطلقا فلا يرد الاعتراض من اصله فيكون قول
الشئ والمراد بالمقدمة الخ تفسير المقدمة في كلام المص وهي مقيدة بذلك **قوله**
والدليل الذي كانت الجواب عن سؤال تقديره ان الدليل الذي المقدمة خبر منه دليل
المستدل على المدعى والدليل المطلوب هو الدليل الذي يدفع المنع الذي اوردته السائل
على مقدمة الدليل الاول والفرق بينهما جلي وظاهر عبارة المص يعطي اتحادها وحاصل
الجواب انه في باب عندي درهم ونصفه اي ونصف درهم آخر فهو من قبيل عود الضمير
على مدلول عليه بذكر نظيره كما قاله ابن مالك في التسهيل وليس من قبيل الاستخدام كما نبه
عليه يسر في حواشي الفاكمي متعبا صاحب الاتقان وهو وجيه فاقيل في ان في كلام
استخداما فيه مافيه وقد اختلف في جواز هذا المثال ونحوه فمنعه ابن الطراوة وجوز
الجمهور **قوله** ظاهر العبارة لا انما قال ظ لجواز عود الضمير الى المدعى بتقدير او الى الدليل
المذكور في قوله فالدليل **قوله** يوم ذلك اي يوقع ذلك في الوهم اي الذهني تسجية المحل
باسم الحال فلا اعتراض وانما كان ظ يوم ذلك لان الاصل اتحاد الضمير ومرجه **قوله**
ههنا اي في تعريف المنع او في الرسالة او في عرف النظار واحترز عنها في علم الميزان فانها
قضية جعلت جز قياس وعنها مراد ابها مقدمة الكتاب او مقدمة العلم **قوله** ما يتوقف
اورد عليه انه ان اريد بما قضية لم تشمل شروط الدليل كايجاب صفو الاول **قوله**

وكيفية كبراه مع انها مقدمات عندكم كما ليذكره او شي كان شاملا للدليل والمستدل وعلوه وتفكره
 وخوذلك مع انها مقدمات ويدفع بان المراد القضية حقيقة او حكما وشروط الدليل قضية
 حكما والدليل والمستدل وما معها ليس شي منها قضية حكما واورد عليه ايضا انه يستلزم ان
 يحتاج المانع قبل المنع الا ان ثبت كون الممنوع مما يتوقف عليه صحة الدليل حتى يكون منعه
 متوجها واثباته في بعض الصور اصعب من خطر القتاد واجيب بان المراد التوقف ولو احتمل الاول
 فلا يجب على المانع من حيث هو اثبات شي اصلا وبانه يجوز ان لا يكون المنع مسموعا الا فيما قالوا
 بالتوقف عليه لاي غيره واورد عليه ايضا ان مستلزمات صحة الدليل قد لا يتوقف عليها صحة
 فلا يشمل التعريف منها فيختلج حصر وظايف السائل في المنع والنقص الاجمالي والمعارضة
 واجيب بان الحصر في الثلاثة استقرائي ووقوع منع المستلزمات في المناظرات غير معلوم على
 ان اثباتها في بعض الصور صعب ايضا وبانه يجوز ان لا يسمع المنع الا فيما قالوا بالتوقف
 عليه لاي غيره كذا افاده القار باذي في شرعي رسالته البركوي في الآداب **قوله** حقيقة
 المنع اي ماهيته عندكم **قوله** في النقل اي في حالة النقل او مع النقل **قوله** لا يتوجه عليه المنع
 اي الحقيقي الذي هو طلب الدليل على مقعدة الدليل اذ الكلام في تقرير عدم توجه المنع الحقيقي على
 النقل والمدعي **قوله** فانما هو الخ في هذا الحصر حيث لانه قد يقيمه الناقل في نفسه على ما
 نقله كما يعلم من الشر بعد فتدبر **قوله** على طريقة الحكاية لهذا القول فيكون الناقل حاكيا لمجموع
 المدلول والدليل مثاله قال ان في الموضوع يحتاج الى نية لانه عبادة وكل عبادة تحتاج الى
 نية **قوله** ليس مستلزم صحة اي صحة الحكم المنقول عنه الغير **قوله** بل هذا لم يظهر لي وجه وجبه
 لهذا الاضراب ولو جعله علة لما قبله لكان احسن تامل **قوله** حتى يمنع تغريغ على المنفي
 فالفعل مرفوع او علة ثمانية له فهو منصوب فقصره على الرفع قصور **قوله** والناقل الخ مختار
 الحيثية السابقة فان توجه ما ذكر على الناقل المذكور ليس من حيث كونه ناقل بل من حيث
 صيرورته مستدلا بالترامه او اقامته لكن لو اقتصر في بيان مختار الحيثية على قوله ان التزم
 صحة الدليل المنقول لكان اول لان قوله او اقام دليله براسه على ما نقله خارج عما كلامه فيه
 من الدليل المذكور على طريقة الحكاية عن الغير وكان ينبغي ان يقول سابقا وان ذكر فيه فان
 كان على طريق الحكاية الخ يقول في بيان مختار الحيثية والناقل ان الترجمة الدليل المنقول
 مستدلل في توجهه عليه ما يتوجه عليه ثم يقول في مقابلة السابق وان كان على طريقة

الاقامة من نفسه صار مستدلا كذلك **قوله** براسه في نسخة بنفسه وفي نسخة بنفسه وكلامها
 يفسر النسخة الاولى **قوله** فيتوجه عليه اي على هذا الناقل المذكور ما يتوجه عليه اي على المستدل
 هذا هو الاحسن **قوله** هذا هو الكلام يعني ما سبق من قوله فاعلم الخ **قوله** في تطبيق الدليل
 اي في بيان مطابقة نتيجته للمدعي الذي هو عدم منع النقل حقيقة اي موافقته **قوله**
 واما في تطبيقه اي واما الكلام في تطبيقه **قوله** بقيد من حيث هو مدعي الاضافة بيانية
 او قيد من حيث هو مدعي بدل منه او عطف بيان **قوله** اذ قد يكون الخ مثاله قوله
 الموضوع عبادة فهذا مدعي وقد يكون جزأه دليل مدعي كقولك الموضوع يحتاج الى نية لانه
 عبادة وكل عبادة تحتاج الى نية **قوله** لكنه ليس بمدعي الانسب لكن لانه حيث هو مدعي
قوله واعلم شروع في الاعتراض على المم وليس تمهيدا للاعتراض الاية في قوله فان
 حمل كما زعم لان التمهيد له سياية في قوله وينبغي الخ ولانه لو كان تمهيدا لم لم يحسن
 بينهما بالاعتراض المذكور في قوله وايضا الخ فتأمل **قوله** ما ذكره المم اي من قوله اذ
 المنع الخ وقوله على ما ادعاه اي من النقل والمدعي لا يمنعان الاجازة **قوله** اذ كان المنع
 حقيقة الخ وهو مسلم كما صرح به ابن سينا وغيره وقوله وكان معناه الحقيقي منحصرا
 فيه اي وهو غير مسلم كما سيبينه بقوله بعد وينبغي الخ وجواب هذا الاعتراض ان يقال
 ان اراد الشر بالاختصار الاختصار الحقيقي فلا نسلم توقف استدلال المم عليه اذ يكفي
 فيه الا ان يكون للمنوع معنى حقيقي يشمل طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعي وان اراد
 الاختصار الاضافة اي الذي بالاضافة الى طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعي فلا نسلم
 انه غير مسلم خروج هذين الطلبين عن المعنى التلخيصي الا انهما ايضا قافض **قوله** وايضا اي
 واقول ايضا في بيان موازنة اخرى من جملة افعال المم تعيين المعنى المجازي مع كونه اول
 وان كان تركه جائزا **قوله** ما هو اي جواب ما هو **قوله** والظاهر ان العبارة بحث في
 دعوى ظهور ما ذكره العبارة بان العبارة تحتمل وتحمل غيره بان يكون المعنى المجازي
 بالنسبة للنقل طلب التصحيح وبالنسبة للمدعي طلب الدليل عليه فيكون كل منهما مستقلا على

الدليل

المجازي
 حدة وقد يقال لما شارك المص بينهما في الحكم وكان الاصل عدم تعدد المعنى بأفراد كل
 منهما بمعنى مجازي كان اللامح في عبارة اشتراكهما في غير المعنى المجازي فتأمل **قوله**
 يصلح لذلك اي للاشتراك **قوله** سوى الطلب اي طلب البيان لا مطلقا اذ لا تحسن
 هنا كما لا يخفى ولا ضرر في دخول المعنى الحقيقي في المجازي حتى يعترض به على انه يمكن ان
 يخصص بغيره فتأمل وكلامه يفيد ان التجوز في الطرف من باب استعمال المقيد في المطلق
 ويصح كونه في الاسناد في المدعى المدلل فيقال بهذا المدعى ممنوع بمعنى ممنوع مقدمة
 دليله **قوله** بمعنى طلب الباطن للتصوير وتفسير منع النقل مجازا بطلب نصحي لانه حيث
 خصوصه بل من حيث انه من افراد الطلب فلا ينافي ما سلفه من ان المعنى المجازي
 واحد مشترك هو الطلب مع ان المضاف اليه خارج عن المضاف مطلقا وكذا **قوله**
 ان اخذ المضاف من حيث انه ذات لانه حيث انه مضاف كما ذكره السيد وكذا يقال
 في قوله وضع المدعى يكون **قوله** او صحته كان الاولى حذفه اذ هي ليست مقدورة
 للناقل كما مر وانما مقدورة التصريح فهو المطلوب منه الا ان يقال والتنويع في التعبير
 على ان العبارة الثانية على حذف مضاف اي طلب اثبات الصحة **قوله** وينبغي تهديد
 لاعتراض ثالث ذكره بقوله فان حمل **قوله** معنيين اي حقيقين **قوله** احدهما
 اعم وهو مطلق الخدش في الدليل **قوله** متناول للنقض اي الاجمالي اذ هو المراد عند
 الاطلاق وهو لغة الحل وعرفا جزء من مجموع الدليل يتخلف الحكم عنه واستلزامه
 فساد آخر **قوله** والمناقضة لغة ابطال احد الشئيين بالآخر وعرفا منع مقدمة معينة
 من مقدمات الدليل او كل منهما مجرد او مع السند وتسمى ايضا نقضا تفصيليا ومنعها
 الاخص **قوله** والمعارضه هي لغة المقابلة على وجه الممانعة وعرفا اقامة دليل يدل
 على خلاف ما يدل عليه دليل الخصم او مقابلة دليله بدليله بانه انتاجا فلها معينا
 يستلزم كل منهما الآخر والثاني اخص وهو الذي عرفه المص بقوله اذ المنع **قوله** ولا يوجب
 شيئا الى اي على سبيل الحقيقة اذ كل من الثلاثة متعلق بالدليل كما ترى **قوله** فان حمل

المنع اي المنع في قوله ولا يمنع **قوله** حتى يكون تعليلية او تفريعية واجاب كونها تعليلية
 قصور **قوله** فالخصيص ليس بجيد لان النقص الاحكامي والمعارضه ايضا لا يلحقان النقل
 والمدعى المجازا واجيب باختيار الشق الثاني وتوجيه التخصيص بان اطلاق المنع بمعنى
 المناقضة على النقل والمدعى مجازا كثيرا من خلاف اطلاق النقص والمعارضه عليهما
 مجازا فانه نادر فلهذا تعرض للاول دون الاخرين والظاهر ان المعنى المجازي في اطلاق
 الاخرين هو مطلق المناقضة والرد **قوله** فاعلم الفأف الغصية وهي الغصية عن شرط مقرر
 كما اشار اليه الش وقيل ما عطفت سببا على سبب مقدر غير شرط والظاهر انها عاطفة
 على قوله فالدليل لانه بمعنى فيطلب منك الدليل كما مر لان هذا لا يجوز الى تقديره ولا فائدة
 ان المنوع الثلاثة لا تكون الا بعد طلب الدليل ولعل تقدير الش اعلم لتناسب الشرط و
 الجواب والقصد من مثل هذا التعليق افادة الترتيب بين الشرط والجواب اي ان النسب
 تأخر الثاني زمنا عن الاول لا فائدة ان الثاني مسبب عن الاول **قوله** ان منع اي كان المنوع
 نظرا بغير معلوم على ما مر وانما ترك التقييد هنا اعتمادا على المقايضة **قوله** لتقوية المنع
 اي لاجل تقوية المنع في نفس الامور لانه كون تلك التقوية بحسب زعم المانع سواء كان
 زعمه موافقا للواقع بان كان السند مقويا في نفس الامر حقيقة او لا وحاصله ان غرضه
 وان كان تقوية في نفس الامر لكن تقوية في نفس الامر منوطه بزعمه فانه دفع ما قيل
قوله على ما قيل قايده السيد **قوله** واعلم الخ تهديد للاعتراف على المص في ارجاعه الضمير الى الدليل
 مع انه لا يوافق كلام القوم وتقرير كلام الشرع على وجه يندفع به ما ورد هناك يقال ان
 المنع الاصطلاحي بالمعنى الاخص الذي ذكره القوم انه يقبل بالسند ومجرد اعراض السند
 هو على ما ذكره منع بعض مقدمات الدليل على التعيين او كلها كذا كان بان يمنع كل من
 مقدماته على حدة اي رده وعدم قبوله الا بدليل فالمنع في التعريف **قوله** فلا دور فيه
 على تسليم انه تعريف ولنا ان نختار انه تحرير لمحل القبول المذكور فالمعنى ان المنع المحكوم عليه
 بالقبول مطلقا هو المنع بالمعنى الاخص الذي هو منع بعض الخ اي طلب الدليل على ذلك

بناء على التجريد الاتي فلا اعتراضي بالكلية وقوله لا منع الدليل اي رده وابطاله بمجموعه كما هو ظاهر كلام المصنف حيث نسب المنع الى الدليل وذلك لان منع الدليل اي ابطاله اما ان يقرب بشاهد يدل على بطلانه او لا يقرب فان كان الاول فهو النقض الاحكامي لانه المناقضة هي التي تمنع بالمنع الاخص كما تقدم وان كان الثاني فهو مطابقة غير مسموعة اصلا والمنع بالمنع الاخص مسموع مطلقا فظهر ان الكلام ليس في منع الدليل بمجموعه كما هو ظاهر عبارة المصنف لان منع الدليل بمجموعه عبارة عن ابطاله وهو لا يقبل مطلقا كما علمت وان متعلق المنع المقبول مطلقا المفرد بطلب الدليل على المقدمة وعدم قبولها بدونه هو بعض المقدمات او كلها على التبيين فوجب صرف عبارة المصنف عن ظاهرها بان يقال الخ وقد علم مما فسرناه المنع المضاف في عبارة البعض مقدمات الدليل والمضاف الى الدليل انه ليس بها بمعنى الاعراض المطالبة والابطال بالدليل حتى يرد ما اعترضوا به فانظر واورد على قوله وان كان الثاني فهو مطابقة غير مسموعة ان عدم صحة الدليل قد يكون بديها او ليا فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون منع الدليل على اطلاقه مطابقة واجيب بان بداهة الفعل داخله في الشاهد قوله ويؤيده ما ذكر سابقا ويؤيده ايضا ما سياتي من عطف قوله او نقض عليه والاصل في العطف المغايرة بل تبينه ههنا لان العطف بأول قوله ولعل الباعث اعتذار المصنف في ارتباطه المجاز الموهوم بخلاف المقصود وان كانت القرينة عليه موجودة اعني قوله المنع الخ ووجه ايضا بانه انما علق المنع بالدليل لانه اعتبر في مفهوم المنع مقدمة الدليل فيكون متعلقا بالدليل ومقدمته مبنيا على التجريد ولا شك ان التجريد على تقدير تعلقه بالدليل اقل لانه تجريد واحد للمنوع عن الدليل بخلاف تعلقه بمقدمته فان التجريد فيها اكثر لانه التجريد عن مقدمة الدليل وتجريد المقدمة عنه ايضا وقال القار اياذي له التحقيق على انه ان فسر المنع بطلب الدليل على مقدمة الدليل كما هو المشهور فتعلق المنع بالدليل وان فسر المنع بجعل المقدمة مما يطلب عليه الدليل فتعلق المنع بالمقدمة قوله التنبه وجه التنبه انه لا يقال منع الدليل الا بعد تمامه بذكر جميع مقدماته قوله ان يتوقف السائل هو المتصدي للاعتراض وقوله حتى يقرر المعنى فهو الاتي بالعللة

المحافظ

المحافظ عليها قوله ويمكن الخ لما طبق كلام المصنف على ما ذكره القوم شرعا في الاعتراض على جملتهم فيه قوله بلا شاهد الخ يستفاد من كلامه ان الشاهد والسند بمعنى واحد وان كان ٥ الغالب استعمال السند مع المنع والشاهد مع النقض قوله ولا بد من الفرق الخ فرق بينهما بان منع المقدمة بمعنى طلب الدليل عليها والطلب لا يقتضي الشاهد ومنع الدليل بمعنى ابطاله وابطال الشيء دعوى لا بد لها من بينة قوله وههنا كلام الخ محصلة نقضهم القوم وظائيف المعترضين في ثلاثة اشياء النقض الاجمالي والمعارضه والمنع المعبر عنه بالمناقضة والنقض التفصيلي بقسم رابع وهو بيان فساد مقدمة معينة بدليل او شبهة وكان الانسب تأخير هذا البحث عن الواضحات الثلاثة في المتن تامل قوله ربما يجد نفسه الخ حاصل ما ذكره ثلاث صور ولا يخفى انه بقيت رابعة وهي ان يكون مترددا في المجموع من حيث هو مجموع غير مترددي واحدة منها على التبيين على قياس ما قيل في الحكم بالفساد فالقسيم غير حاصر واجيب بان الحكم استقرى لا عقلي والصورة المذكورة غير متحققة وعلى تقدير تحقرها فهي نادرة الوقوع والمراد بيان الاحوال الكثيرة الوقوع على التام قول لا تقسيم ههنا ولا حصر بل المراد ذكر ما شاع وقوة في مقام المناظرة وليس في العبارة ما يدل على التقسيم والخبر بقي شيء آخر وهو ان الحاكم بفساد البعض على التبيين يمكن ان يكون مترددا في بعض آخر منها على التبيين والحاكم بفساد المجموع من حيث هو مجموع من غير حكم بفساد البعض على التبيين يمكن ان يكون مترددا في بعض منها على التبيين فيجتمع كل من الثاني والثالث مع الاول فلا تظهر المتعابلة بينه وبين كل منهما واجيب بانه يجوز ان يعتبر قيد فقط في الاحوال المذكورة فتكون صورتان المذكورتان واسطيتين تركن ذكرهما لعل حكمهما المذكور لان كلامهما مركب من هاتين فيحكم على كل من حالهما بحكم المذكور في الشئ ويجوز ان يكون المراد منع الخلو من تلك الاحوال فيدخل هاتان صورتان قوله فعلى الاول هو الرد بقبولية قوله كلا او بعضا تمييزا حول عن المجزوء على ان كل مقدمة الدليل اي مقدامة او على بعضها تامل قوله وعلى الثاني هو الحكم بالفساد

الاعتراض

الحال

بقبحه ومنه يخرج الاعتراض بالقيم الرابع **قوله** يصح ان يكون طالبا لدليل عليها اي بناء
على اضعاف حاله من الحكم بالفساد اختيارا لما هو الاسلم له **قوله** في يكون مانعا اي فيرضع
الحكم الاول **قوله** اذ الحكم بفساد الجزء الخ جواب عن ان يقال كيف يصح ان يبين بما ذكر فساد
الكل مع ان نفيه لم يحكم الابطال البعض واعترض ما ذكره من الاستلزام بان منوع
لان الحكم بفساد الجزء قد يغفل عن فساد الكل بالكلية فله الاول انه يقول اذ فساد
الجزء يستلزم فساد الكل ويمكن توجيه كلامه بان على تقدير مضاف اي يستلزم
الحكم بقرينة انها هي المدعى والمراد الكلي المجموع اعني الهيئة الاجتماعية **قوله** في يكون
ناقضا نقضا اجماليا اي فيرجع حكم الثالث **قوله** ولم يتوصل للمجموع ان جعلت الواو
عاطفة على حكم ورد ان عطف غير الصلة على الصلة انما يكون بالفا وان جعلت
حالية ورد ان جملة الحال المضارعية المقرونة بلم لا تبدأ بالواو ويمكن اختيار الاول
بناء على القول بان الواو في ذلك كالفا والثاني بناء على تقدير مبتدأ وجعل الجملة
اسمية **قوله** ولا طلب هنا لانه مفسد لاطالب **قوله** وهو ظاهر النقض الاجمالي
لا يتوجه على مجموع الدليل لبعضه ولم يقل ولا معارض لان الكلام في الناظر في
مقدمات الدليل **قوله** فيختل المحصر الخ اي بناء على ان مرادهم المحصر والافلنا منع
ذلك كما مر وعلى تسليمه يجاب بما ذكره عند قوله وما هو جوابكم الخ واورد على
المحصر ايضا امور منها الاعتراض بالدخول في الدليل باستدراك بعض مقدماته ومنها
الاعتراض بمخالفته قانون العينية او المنطق واجيب بمنع ان مرادهم المحصر وعلى
تسليمه فالمقصود حصر الوظائف التي تغيد ضررا في المدعى فتأمل **قوله** في دليل
المعلل متعلق بكلام **قوله** في المناقضة متعلق بمحصر **قوله** والقول اي في جواب
الاعتراض المذكور على المحصر بالاختلال وهذا الجواب بطريق المعارضة
وحاصله ان هذا القسم ليس من كلام الخصم المحصور في الثلاثة الذي
هو المسموع بل من الغصب الذي هو غير مسموع لان المعلل الخ ورد

الذي ذكره الشر بطريق النقض الاجمالي وحاصله ابطال دليل الجيب المذكور باستلزامه
الفساد لانه لو تم لدل على ان النقض الاجمالي والمعارضة غصب وهو فاسد وما
ادى الى الفاسد فاسد **قوله** مادام معللا اي مادام في منصب التعليل اي قبل ان
ينقلب سائلا وليس المراد مادام مشتغلا بتقرير العلة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة
قوله ليعلم حقيقته دليله او بطلانه اي لان غرضه ان يعلم الخ اي واذا افسد السائل
مقدمته فقد فات غرضه وفي هذا التعليل نظر لاننا لا نسلم ان غرض المعلل
ان يعلم حقيقة دليله او بطلانه بل غرضه اظهار الصواب باي وجه كان ولو سلم
فلا يلزم منه فوات غرضه على تقدير الغصب لجواز ان يعلم حقيقة دليله بان
يدفع الغصب وبطلانه بان يعجز عن دفعه وايضا لا محذور في فوات غرضه
اذ لا يخل بغرض المناظرة افاده القار اباذي ويمكن ان يكون اللام بمعنى الى اي
يكون التعليل حقه الى ان يعلم حقيقة دليله باقامة الدليل على مقدمته
عند منع السائل اياها او بطلانه بعجزه عن اقامته فتأمل **قوله** هناك اي
مادام معللا **قوله** الامتالبة ذلك اي المطالبة بالدليل **قوله** بل المعارضة هذا
الاضراب يقتضي ان غصيبة المعارضة اخفى من غصيبة النقض الاجمالي
على تقدير انهما غصب كما العادة في الاضراب وليس كذلك بل اما مساوية
او اظهر فكان الاولى العطف بالواو **قوله** وما هو جوابكم اي عن ان النقض
والمعارضة غصب فهو جوابنا اي عن ان افساد بعض المقدمات غصب
وفيه ان لنا جوابا لا يقدر ان يجيب به اما اولاه فبمنع انهما غصب بان يخصى
المعلل في قولنا ان المعلل مادام معللا الخ بمن لا ينقض دليله ولا يعارض
والسائل فيه بمن لا يكون ناقضا ولا معارضا ودليل هذا التخصيص ان
الناقض ما لم يذكر الدليل على بطلان دليل المعلل والمعارض ما لم يذكر

ما يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المعلل لم يقبل ذلك منهما التجرد دعواهما من
البينة فزهما مضطرتان الى الاستدلال فلا يكون منهما غصب بخلاف من تعرض لفساد
المقدمة المعينة فانه غير مضطر اليه اذ يكفي مجرد طلب الدليل عليها واما
ثانيا فتسليم انهما غصب لكنهما مسموعان للضرورة المتقدمة بخلاف فساد
المقدمة المعينة فهو غصب غير مسموع لعدم الضرورة اليه كما مر لا يقال
هذان الجوابان لا يتمان الا اذا لم يكن الناقض عالما بفساد بعض المقدمات
او كلاهما على التعيين اذ لو كان عالما بذلك كان له مندوحة الى المنع وطلب الدليل
كما مر في الشر لا نأقول يتمان لحد الباب النقضي بجعله افراده كلها مسموعة **قوله**
وعلى الثالث هو الحكم بفساد المجموع من حيث هو مجموع **قوله** نقضنا اجماليا فقط
وفي نسخة نقضنا اجماليا وتفصيليا وكانها مبنيّة على اخفاء حال السائل
كما يوخذ مما مر كذا قيل وفيه نظرت امل **قوله** بالمنع اي المطالبة بالدليل عليه
قوله الا اذا كان مساويا للمنع اي لنقيض المقدمة المتنوعة لان المشهور ان
المساواة وبقية النسب انما تعتبر بالنسبة لنقيضها **قوله** فح يدفع بالابطال اشار
الى ان الاستشنان في كلام المص بالنسبة الى الدفع بابطال **قوله** واعلم ان شروع في
التفصيل الذي اشار اليه واورد عليه ان السند من حيث هو شاهد للمنع
يكون معارضا لدليل المعلل فحين ينفع المعلل منعه من حيث كونه معارضا لتوجيه
المنع على دليل المعارض كما سيأتي ورد بان السند انما اعتبره السائل من
حيث هو مقبول للمنع لامن حيث كونه معارضا لدليل المعلل فاعتبار المعلل
لذلك لغو فلا يجوز الا اذا امت اليه حاجة **قوله** او لا كان كان اعم واخص
قوله منع المنع الاول حذفه لان الكلام في كلام المعلل على سند المنع
ولان المنع بمعنى المطالبة بالدليل فلا معنى لمنعه اي لطلب الدليل



على ذلك المنع ويمكن دفع الثاني بان المراد بمنع المنع منع صحة تقريره لا صحة
ورود هذا المنع لم لا يجوز ان يكون المنوع بديهيا جليا **قوله** ومنع ما يويده
عبارة المرعشي في رسالته ولذا لا ينفعه منع السند الذي ذكر على سبيل القطع
انتهى ومثاله في موضع اخر بان لا يقال لا نسلم انه ليس بانسان كيف وهو
ناطق **قوله** لا يوجب الانسب لا يوجب ان يعنى ان كلا منهما وان كان صحيحا
لا ينفع المعلل لان الواجب عليه اثبات المقدمة المتنوعة وهما الايجابان
اثباتهما نعم ينفعه ابطال المنع مستدلا عليه ببداهة المنوع ببداهة جلية
لاستلزامه اثبات المقدمة وبدعوى ان المنوع مسلم عند المانع لكن هذا
الزعم جدلي لا تحققي فلا يحج عند ارادة اظهار الحق ذكر هذا كله المرعشي
في رسالته **قوله** وهو انما يفيد اذا كان مساويا كان يقول المعلل هذا الشرح
ليس بضاحك لانه ليس بانسان فيقول السائل لا نسلم انه ليس بانسان
لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا سند مساو لنقيض المنوع وهو قول المعلل
ليس بانسان ونقيضه انسان بخلاف ما اذا كان اعم واخص او اعم واخص
من وجه او مباينا فالاول كان يقول السائل في المثال المذكور لم لا يجوز
ان يكون حيوانا والثاني كان يقول فيه لم لا يجوز ان يكون زنجيا والثالث كان
يقول فيه لم لا يجوز ان يكون ابيض والرابع كان يقول فيه لم لا يجوز ان
يكون مجرا وهذا لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع المعلل ابطالهما والاخص
مطلقا يجوز الاستناد به ولا ينفع المعلل ابطاله والاعم لا يجوز الاستناد
به لكن ينفع المعلل ابطاله غالبا كما سيأتي **قوله** بحيث ان حسيّة تعليل
او تقييد **قوله** من دفع السند دفعه اي دفع المنع فح تثبت المقدمة المتنوعة
فيحصل غرض المستدل **قوله** لكن يكون الكلام ان يمكن توجيه الترك على
هذا بان فيه اشارة الى بعد القسم المتروك عن القبول جدا حتى كان اتقا

قبوله غنى عن البيان **قوله** وانت خبير الخ اعترض على قوله بحيث الخ وما
صله ان مجرد المساواة اي المساواة المجردة عن اعتبار الزوم عقلا لا تستلزم
ان يكون السند بحيث يلزم عقلا من انتفايه انتفا المنع اذا لمعتبر في المساواة
ان لا ينفك احدهما عن الآخر ولو لم يتحقق الزوم العقلي بينهما بأن كان
عدم الانفكاك بينهما اتفاقا كناطقية الانسان وناطقية الحمار في قوله اذا
كان الانسان ناظقا كان الحمار ناظقا فان عدم الانفكاك بينهما اتفاقا بسبب
وجودهما معا ولا تلازم بينهما عقلا والجواب ان المراد بالمساواة ان يلزم كل
منهما الآخر عقلا كما هو المتبادر عند الاطلاق والماخوذ من كلامهم **قوله**
على اطلاقه اي سواء كان لازما ولا **قوله** يقولون كذلك اي انه يفيد من
غير تقييد بالزوم **قوله** قابلة للتوجيه اي بان يقال ان المصنف ناقل لكلام القوم
فلا اعترض عليه او يقال ان اذا في قوله اذا كان مساويا للاهالي والمهمل في قوة
الجزئية فيفيد ح انه يجوز ابطاله في بعض الصور ويراد بذلك البعض
اللازم وفيه ان مهملات العلوم كلية كما مر **قوله** فان قيل وارد على قوله
ولا يدفع السند الا اذا كان مساويا وحاصله ان السند اذا كان اعم يلزم من
دفعه دفع المنع اذ يلزم من نفي الاعم نفي الاخص ولا يقال لا يلزم من ثبوت
الاعم ثبوت الاخص بعينه فكيف استند به المانع لانا نقول السند كما
مر هو ما يذكر الخ وما قيل في رد السؤال المذكور في الشرح انه قد يقال ان
السند في هذه الحالة مساوي في زعم المانع ولهذا افاده التقوية فهو داخل
في المساوي يرد بان المانع يمكن ان يعتقده اعم ويعتقد ان السند اعم
كاف فيكون مقويا عنده بهذا الاعتبار **قوله** فيفيد دفعه اي السند دفع
المنع **قوله** كما هو اي كفاة دفع المساوي **قوله** على تقدير جوازه اي
جواز السند اعم وفيه انه يجوز قطعا اذا ظن المانع افادته على ما تقدم

فأول على تقدير وجوده **قوله** كما هو في الاخص اي كما هو الكاين في الاخص اذ
لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم الذي هو نقيض المقدمة الممنوعة حيث تشبث المقدمة
لجواز ان يثبت نقيضها في فرد آخر **قوله** حتى يرد ما ذكرتم من ابطال الحصر فحصل
الجواب ان سبب ابطال الحصر فصول ان علة عدم دفع السند اعم كونه لا يلزم
من دفعه دفع المنع فيقال لا يلزم ونحن نقول منع الاعم لعلة اخرى فصح الحصر
قوله لانجامها للمقدمة الممنوعة تحقيقا لمعنى العموم فيه ان عموم السند
انما هو بالنسبة لنقيض المقدمة لانفسها كما مر فتحقق عمومها لا يتوقف
على كونه مجامعا للمقدمة **قوله** يضرب ضم الياء مضارع اضرب الرباعي
ولا يجوز الفتح لان المفتوح متعدد بنفسه لا بابا **قوله** تامل ففيه ما فيه
اشارة الى ان هذا الايتم الاعلى تقدير كون السند اعم مطلقا من نقيض
المقدمة الممنوعة ومن نفسها وهو قليل لا يكاد يوجد في كلام العقلا
كما اذا قال المعلل هذا الشرح ليس بضاحك لانه ليس باسان فقال السائل
لا نسلم انه ليس باسان لم لا يجوز ان يكون موجودا فان كونه موجودا الذي
استند به السائل اعم مطلقا من نفس الممنوعة وهو كونه ليس باسان
ومن نقيض الممنوعة وهو كونه اسانا لصدق الموجود بالاسان وغير الاسان
اما على تقدير كونه اعم من وجه من نفس المقدمة الممنوعة كما هو الغالب
كان تبدل في المثال المذكور موجودا بحيوانا فلا يمت اذ لا يضردفعه المعلل
اصلا ذكره المرعشي **قوله** او نقض عطف على منع **قوله** وها هنا محمول
على ظاهره اي الاسناد هنا محمول على ظاهره لا تاويل فيه لتعلق النقض
بمجموع الدليل بخلاف قوله سابقا منع كما مر وهذا مبني على ما هو المشهور
من ان النقض الاجمالي ابطال مجموع الدليل وذهب الرازي الى انه ابطال
مقدمة غير معينة فيحتاج عليه الى التأويل السابق لكن المصنف والشرح على

الاول قوله وهنا سؤال الخيجاب عنه بان الاسم ان المراد بالتخلف تخلف الحكم فقط
 بمطلق التخلف الشامل لتخلف الصحة باستلزام فساد اخر سائما ذلك لكن الاسم
 ان المراد بالحكم حكم الدعوى فقط بل الحكم اللازم للدليل مطلقا سلمنا ذلك لكن
 لاسم ان في العبارة ما يقتضي المحصر وعلى تسليمه فلنا ان نقول هو اصطلاح
 ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** اما التخلف الحكم راجع لقوله يقال والقول لاجل ذلك
 قد يحتاج عدم الصحة معه الى دليل وقد يكون بديهيما اما الوجه راجعا
 الى قوله غير صحيح كان كلامه قاصرا على النظرى الا ان يجعل بالنسبة للبيدي
 تنبيها وقد يقال اذا كان عدم الصحة بديهيما كانت الدليل مستلزما فسادا
 وهو مخالفتها بداهة العقل فهو داخل في القسم الثاني فلا قصور على
 هذا ايضا **قوله** فساد اخر كالدور والتسلسل **قوله** ولو فرساي الضمير **قوله**
 على ما قيل قائله السيد **قوله** لاختلاص الكلام لاختلاف مرجع الضمائر
قوله وايضا المعارضة اي بالمعنى المناسب لقول المحصر بدليل الخلاف وهو
 مقابلة الدليل بدليل الخلاف اما بمعنى اقامة الدليل على خلاف ما اقام
 عليه الخصم الدليل فليست ظاهرة في الدليل دون المدعى لكن هذه المعنى
 لا يناسب قول المحصر بدليل الخلاف **قوله** ونقيضه عطف تفسير والمراد ما يدل
 على النقيض ولولزومكما اذا دل على مساوى النقيض او الاخص منه ففتى
 للثلاثة فنقول اذا ادعى المعلل لانسانية شيء واستدل عليه فمعارضة
 السائل له اما باثبات انسانية او باثبات ضاحكية او باثبات انه زنجي
 كان يقال في الاول هذا ناطق وكل ناطق انسان وفي الثاني هذا ناطق وكل
 ناطق ضاحك وفي الثالث هذا ادعى اسود وكل ادعى اسود زنجي **قوله** عبي
 دليل المعلل اي لامن جميع الوجوه والام تتصور المعارضة بينهما بل
 باعتبار الصورة وغالب المادة كالصغرى والحد الاوسط مثاله ان

يقول

يقول الفيلسوف العالم قديم لانه لا اثر القديم ولا شيء من اثر القديم بحادث فيقول
 السني العالم اثر القديم ولا شيء من اثر القديم بقديم **قوله** العامة الورد معنى
 عموم ورودها انه يستدل بها على كل شيء حتى النقيضين كان يقال هذا الشيء
 الذي وجوده وعدمه مستلزمان للمطلوب اما ان يكون موجودا او معدوما واما
 كان يثبت المطلوب فاذا استدل به الفيلسوف على قدم العالم يستدل على
 حدوثه معارضة له به ورده التحقيق اي يقال تختار انه معدوم ولا نسلم
 ثبوت المطلوب لانا تختار انه معدوم ذاته وصفته التي هي استلزام عدمه
 المطلوب ذكره المرعشى **قوله** بالقلب لانه قلب دليل المستدل دليله **قوله**
 او كان صورته كصورته اي مع اختلاف المادة والمراد باختلاف الصور ان
 يكون الدليلان من الضرب الاول من الشك الاول مثلا **قوله** بالمثل لتمام
 الدليلين صورة مثالها الوضوء عبادة وكل عبادة تحتاج فيقول المعارض
 الوضوء نظافة وكل نظافة مستغنية عن النية **قوله** والا اي والا يكت دليل
 المعارض عين دليل المعلل ولا بصورته بان يتحد مادة لا صورة او يختلفا
 مادة وصورة فمعارضة بالغير فهي قسمان فالاول كان يستدل المعلل
 على مدعاه بمغالطة عامة الورد فيعارضه السائل بايراد تلك المغا
 لطة دليل على نقيض مدعى المعلل بصورة اخرى غير الصورة التي اختارها
 المعلل والثاني كان يقول المعارض في المثال المتقدم الوضوء نظافة ولا
 شيء من النظافة يحتاج الى نية وانما اقتضى اتحاد في الصورة المثلية
 دون اتحاد في المادة مع ان كلامهما جزء للدليل لان الصورة اشرف لان
 بها وجود الشيء بالفعل بخلاف المادة فبالقوة **قوله** ولما كان الخ اشارة
 الى ان الفاء فصيحة وعليه اعراض من وجهين احدهما ان لما لا يجاب
 بالفاء كما هو منصوص ثانيهما ان العطف متأخر فهو اول لعدم

لطة

احواجه الى تقدير والعطوف عليه قوله منع الخ وفائدة الفاء التنبية على ان
 صيرورته مانعا انما تكون بعد وظايف الخصم الاول **قوله** صرت مانعا اي
 متمكنا من المنع او في منصب المنع والخطاب للمعلل كما اشار اليه الش **قوله** اي
 سائلا حمل المنع على المعنى الاعم الصادق بالوظايف الثلاثة **قوله** فامر
 غير معتد اي لانقلا لوقوعه في محاورات المحققين ولا عقلا لجواز ان الدليل
 الثاني للمعلل اظهر وعلى تقدير عدم اظهرته انضم الى دليله الاول فتحصل
 قوة على المعارض **قوله** على التاقض اي المانع بالمعنى الاخص **قوله** وهو
 الظاهر اي من اللفظ لأنه الشائع والمتبادر اليه اللفظ عند الاطلاق **قوله**
 لكن الاول اولى لسلامته من القصور في الثاني وفيه ان الاول لا يناسب قوله
 فيها سيأتي عند قول المص بان تقول هذا تمثيل لجميع ما سبق لان المص لم يمثله
 فيه للنقض الاجمالي والمعارضنة الصادقة من المعلل بعد صيرورته سائلا
 انما مثل للمنع منه **قوله** ترتيب المنوع جمع منع بالمعنى الاعم **قوله** في المحا
 كانت هو اسم كتاب للرازي في الاداب **قوله** انه النقض مقدم على المناقضة
 وجهه ان الدليل موصل قريب والمقدمة موصل بعيد والاول مقدم فيقدم
 ما يتعلق به واصنا النقض الاجمالي اقوى في الخدش من المناقضة
 فيقدم واختار كثير تقديم المناقضة كما يقتضيه صنيع المص ووجهه
 ان المعلل مادام معللا يكون التعليل حقه وليس للسائل هناك الا
 المطالبة وايضا متعلق المناقضة جزء ومتعلق النقض كل والخز
 مقدم على الكل وايضا في تقديم المناقضة ترقى من الأدنى الى الاعلى
قوله الطبع اي طبع البحث اي قانونه **قوله** في التبيين لانه الخفا
 الحاصل في بعض الضروريات **قوله** بالاصل اي الغالب وهو الدليل
قوله مسامحة اي مجازا من اطلاق الخاص ولادة العام ووقع هنا

ما لا ينبغي فليحذر **قوله** الظاهر مقابله انه متعلق بقوله مانعا لقربه منه
 وغاية ما يتكلف لتصحيحه ان يقال ان تمثيل صيرورة المعلل مانعا في الصيرورة
 انما يتصنع بذكر المدعى ودليله والمنع والنقض والمعارضنة فاوردتها اول اعلى
 سبيل التبعية **قوله** متعلق اي مرتبط ارتباطا بالمثل وليس المراد
 التعلق النحوي بدليل قوله بعد الخ ولعدم تقدم ما يصلح له وتعلقه النحوي
 بمحذوف هو خبر مبتدأ محذوف اي تمثيل ما مر كائين بان تقول او ما مر مثلا
 بان تقول **قوله** في صدر الرسالة كان الاولى حذفه لان اذا قلت الخ لم يقع
 كله في صدر الرسالة انما الواقع في صدرها بعضه اللهم الا ان يراد بالصدر
 ما قابل العجز فيشمل الاثنا **قوله** في تمثيل جميع ما سبق المراد بالجميع الاكثر
 اذ ما سبق طلب الصحة وطلب الدليل والمنع المجرد ومنع النقل والمدعى
 مجازا **قوله** بكلام اني لم يقل ليس بحرف ولا صوت لأن ما ذكره في الدعوى
 كاف في غرضه من ترتيب الامور الاثنية عليه فاحفظه ولا تغتر بها
 قيل هنا فهو فاسد تأمل **قوله** وهو ما لم يسبق على وجوده عدمه
 فسر الان في ذلك مع انه على الأشهر يشمل الوجودي وغيره بخلاف
 القديم فانه مختص بالوجودي لأنه حمله على هذا المعنى انبما
 هو مذهب اهل السنة في محل الخلاف **قوله** الظاهر انه اسم كتاب هو
 لأبي اسحق الاسفرائيني جد عصام ولعل مقابله الظاهر جعله اسما لبعض
 كتاب ترجم هذا البعض بالمقاصد **قوله** فان طلب صحة النقل اي
 تصحيحه **قوله** بدليل انه اسند الخ الباء للمصاحبة او متعلقة بمحذوف
 اي مستدل بدليل الخ والضمير للشأت والفعول مبني للمجهول والفاعل
 وهو ما الضمير الرجوع الى الله او جملة وكلام الله موسى تكليما لا
 المراد لفظها نصي في حكم المفرد ذكر هذا عصام في شرحه وان كان الش على

خلافه او الضمير لله والفعل مبنى للفاعل الذي هو الضمير الراجع الى الله **قوله**
اسند الكلام الخ اي وكلها اسند اليه في الشرع حقيقة فهو صفة له فهو قياسي
من الشك الاول حذف كبراه واعتراض بان ثبوت الشرع موقوف على امور
منها ثبوت الكلام فاشباته بالشرع دور واجب بان ثبوت الشرع انما
يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي والمراد هنا النفسى **قوله** هذا بيان
الخاي فهو خبر لمخدوف تقديره ودليل اسناده او مبين اسناده **قوله**
فيه ان هذا الدليل اي المشار اليه وهو ان الكلام اسند اليه حقيقة
وكلما اسند اليه حقيقة فهو صفة له وتلخيص هذا الاعتراض اننا
نمنع او لا صغرى القياس والى هذا اشار الش بقوله على تقدير تمامه من
حيث صفرا وحاصله ان المدعى في مقدمة الدليل اسناد الكلام والذي
في دليل المقدمة اسناد التكليم والجواب ان اسناد التكليم يستلزم اسناد
الكلام لما بين التكليم والكلام من الملازمة لم نقل ثانيا على هذا التقدير
لا يدل الدليل على المدعى لأن المدعى ان الله تعالى متكلم بكلام موجود ازل
والدليل لا يدل الا على كونه صفة ثابتة له ولا يلزم من ثبوته له كونه
وجوديا اذ لا بد لثبوت القدم الذاتي له تعالى مع انه عدمي والوجوب
الذاتي مع انه امر اعتباري فتبين بهذه ان الاعتراض على الصغرى
من باب المنع وان الاعتراض الثاني من باب النقص الاجمالى هذا هو
المناسب لتقرير الثم ومن جعل تقدير الكبرى وكلما اسند اليه حقيقة
فهو صفة ازلية وجودية والاعتراض الثاني بمنع الكبرى فهو بمنع
عمائنا ب تقرير الشرع **قوله** كالقدم الذاتي والوجوب الذاتي اي في مجرد
ثبوتها له تعالى وخصصها بالذكر لانها الذات اختصت بهما الذات
العلية واما العرضيان فليصفانها ببناء على ما ذهب اليه الرازي

من انها ممكنة في نفسها قديمة واجبة لغيرها لاقتضاء الذات اياها فالجواب
على خلافه كما هو معلوم في محله والقدم الذاتي هو عدم افتتاح الوجود
لذات الموجود والقدم العرضي وسمى بالقدم الزماني عدم افتتاح الوجود
للذات الموجود بل لغيره ويطلق الزماني ايضا على بعد العهد بوجود
المحدث والوجوب الذاتي هو وجوب الوجود لذات الموجود والعرضي
وجوب الوجود للذات الموجود بل لغيره **قوله** ولا يلزم الخ من تنمة التقرير
قوله مطلقا اي وجودا مطلقا اي غير مقيد بالازل فهو مفعول
مطلق او ظرف ويشير الى الثاني قوله فضلا عن ان يكون في الأزل **قوله**
والابان قلنا يلزم من انتصافه بامر كون ذلك الامر وجوديا اذ لا يلزم
ان يكون الخ ووجه الزمور ان المولى متصف بكمالات لانهاية لها فيلزم
ان تكون كلها وجودية ازلية **قوله** من ان تحصى اي من الاحصاء
اي من ذى الاحصاء **قوله** عقلا ونقلنا اما عقلا فلان ذلك غير لائق بكمال
التوحيد ولأنه يقتضى وجود ما لانهاية له ولعدم الدليل واما نقلنا
فلان جمهور المتكلمين حصر والصفات الوجودية له تعالى في سبع منهم
من زاد صفة التكوين ومنهم من زاد صفة الادراك وفي كل ذلك مجال
للمنع اما عدم اللايقية فلان وجود ذات قديمة متصفة بصفات
وجودية قديمة غير منفكة عنها لانقص فيه بل هو كمال الكمال واما
وجود ما لانهاية له فلا مانع منه في القديم انما المجال وجود ما لانهاية
له من الحوادث واما عدم الدليل فقد يقال الدليل ان ذلك كمال وكل كمال
يجب له واما النقل فلان المحصور في كلام ائمة الكلام انما هو الصفات
الوجودية الواجب معرفتها تفصيلا لا الواجب مطلقا ولو قال ولا يلزم
ان يكون صفات الواجب كلها موجودة ازلية وليس كذلك عقلا ونقلنا

لكناه وسلم من الاعتراضات **قوله** فان قيل اي في الجواب عن اليراد المتقدم حمله
 منع ان المراد بالأزلي ما لم يسبق على وجوده عدم حتى ترد الشبهة المذكورة بل
 ما لا اول له **قوله** فاندفع الشبهة فيه انها لم تندفع بتمامها لثبوت الاعتراض
 المتقدم بعدم دلالة الدليل على وجود الكلام وازليته وعلى تسليم ان المدعى
 ليس الاثبوت له تعالى اذ لا يندفع الشبهة من جهة عدم دلالة الدليل
 على الوجود لثبوت عدم دلالة على الازلية ولهذا اشار الش العلامة
قوله قلنا هم اي اهل السنة ومنهم المصنف وحاصل دفع هذا الجواب اثبات
 ان مراد المصنف ذلك ليوافق كلامه كلام القوم الذين هو منهم فانهم يقولون
 بوجوده ويستدلون بهذه الدليل **قوله** على ان الخ ترق في دفع الجواب المذكور
 وحاصله انا لو سلمنا ان المدعى ليس فيه تعرض لوجود الكلام فنقول فيه
 تعرض لكونه ازليا والدليل لا ينتج فعله على كل حال لم يخسب الاعتراض عليه
قوله وفيه ما فيه اي في كون ازلته لا تنزه من الدليل فيه ما فيه لان ما اسند
 اليه تعالى لو لم يكن ازليا لكان حادثا فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالى وهو
 محال وقوله ثانيا وفيه ما فيه يرجع ضميره الى قوله او لا وفيه ما فيه
 فهو قدح في القبح وحاصله منع لزوم قيام الحوادث لانه انما يكون اذا قلنا
 بوجود الكلام اما على اتفه امر اعتباري فلا والمولى عز وجل يتصف بالأمور
 الاعتبارية الحادثة اي المتجددة بعد العدم كالحق والرزق من غير قيامها
 به **قوله** يجوز المجازي مستندا بجواز المجاز **قوله** سواء كان في الشبهة فيكون
 من اسناد الشيء الى السبب الموجد لأن حق الكلام ان يسند الى مباشره
 كالشجرة مثلا فاسند اليه تعالى لكونه خلقه فيها ومثل هذا مجاز في عرف
 اللغة وان كان المولى هو الفاعل حقيقة الا ترى انه لا يقال اكل الله على
 ان الاسناد حقيقي وان كان المولى خالق الاكل **قوله** او في الطرف فيكون

بجاز امر سلا من اطلاق احد المتلازمين واردة الاخر وقول الله قبل خلق الكلام
 ظاهر في ان المجاز في الطرف فيما فيه التعميم بعد الا ان يقال المراد لم لا يجوز ان
 يكون المعنى الواقعي ان المولى خلق الكلام فيكون القصد ببيان المعنى الواقعي
 اجمالا لبيان كيفية التجوز **قوله** في دفع اي السند اي يبطل ليوافق ما مر من ان
 دفع السند المساوي بالابطال وانما كان السند هنا مساويا لان المراد بالمجاز خلاف
 الحقيقة مما يتأتى في هذه المقام فسقط ما للناظرين هنا وانما عبر هنا بالرفع
 وفي بقية ردود الاعتراضات الواردة على الدليل بالمنع لتوافق عبارة التثليل
 عبارة المشكل كما لا يخفى على من تأمل **قوله** اصلا اي راجح او غالب **قوله** فلا
 يحتاج الى دليل اي غير الاصل المذكورة فلا اعتراض بان هذا يقتضي ان
 ارادة الحقيقة بديرية ولو كانت بديرية لم يتعلق بها منع واردة الحقيقة
 فاعل يحتاج وما قيل من ان الاولى حذف الفاء لعدم تفرع ما ذكره على
 اصالة الحقيقة وفرعية المجاز انما يظهر على تفسير الاصل بما هنا ينبغي
 عليه غيره اما على تفسيره بالراجح والغالب كما فعلنا فلا كما لا يخفى **قوله**
 انما الدليل زيادة فائدة لا بأس بها وان كانت غير محتاج اليها فيجاءن بصده
قوله او ينقض عطف على جميع **قوله** فيوجد الدليل اي بعينه والاختلاف
 في بعض المادة لا ينافي العينية كما قدمناه في الكلام على المعارضة فسقط
 ما لبعضهم هنا **قوله** امر اضاني اي لا يعقل الا بالاضافة الى الغير لأن
 تعلق القدرة بالمقدور فلا يعقل الا بالاضافة الى القدرة والمقدور اي
 والامر الاضاني اعتباري لا وجود له في الخارج كالاوبة والبنوة **قوله** فقيل
 الفاء تعليلية **قوله** تؤثر في المقدورات من باب الاسناد الى السبب اذ
 المؤثر حقيقة الذات ولو قال في المكتبة بدل في المقدورات لكان اولي لما يلزم
 عليه من الدور وقوله فيمنع عند تعلقها بها اي توجهها اليها وطلبها

بالاصل اي بالاصل في عدة وجوه ان الحقيقة اصل في
 او المراد بالاصالة اصل في قول

ايها **قوله** فيمنع اي النقض المذكور يمنع شاهده وهذا وقوله فيمنع الآتي توضيح
لقوله سابقا في الصورتين صرت مانعا **قوله** مستد بانها اي الخلق حقيقي اي فام
يتخلف المدلول عن الدليل وهذا مذهب الماترودية المبتني صفة وجودية
ازلية بها اليجاد والاعدام ويسمونها التكوين ووظيفة القدرة عندهم جعل
الممكن قابلا لهما والاول مذهب الاشعري **قوله** او يعارض عطف على يمنع الاول
قوله تادية الحروف اي الحروف الموداة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف
وبهذا يجاب عن المسألة التي سيذكرها الش **قوله** وهوان الكلام الخ حاصلها في
هذا المقام ان يقال ان هنا قياسين متعارضين الاول الكلام صفة لله وكل
ما هو صفة لله فهو قديم والثاني الكلام مركب من الحروف المتعاقبة وكل ما هو
كذلك فهو حادث فافتقر المسلمون اربع فرق بقدر مقدمات القياسين
فرقتان من اهل السنة احدهما المناهضة اعني اتباع الامام احمد بن حنبل
كما هو مصرح به في غير موضع خلافا لمن زعم خلافه والثانية من عدم
من اهل السنة وفرقتان من غيرهم احدهما المعتزلة والثانية الكرامية
والفرقتان اخذتا بالقياس الاول لكن المناهضة طعنت في كبرى القياس
الثاني وقالوا الكلام مركب من حروف قديمة وتعاقبها وترتيبها وانقطاعها
انما هو بالنسبة اليها العجزا عن النطق بالقديم كما هو فكما جاز رؤية
الباري تعالى بلا كيف ولا مقابلة ولا انحصار جاز سماع كلام ذي اصوات
وحروف بلا تعاقب ولا ترتيب ولا انقطاع واليه ذهب كثيرون منهم
المصنف في كتابه المواقف **قوله** من عدم من اهل السنة طعنوا في صفاته
وقالوا الكلام ليس مركبا من الحروف بل هو معنى نفسي قائم بالذات
العلية والمركب من الحروف انما هو اللفظي وليس هو الصفة المتكلم فيها
والفرقتان الاخرتان اخذتا بالقياس الثاني لكن المعتزلة طعنوا في صفته

15
الاول وقالوا الكلام ليس صفة له لعدم قيامه به انما هو خالق له في بعض
الاجرام والكرامية طعنوا في كبراه وقالوا ليس كلما كان صفة له فهو قديم
والزمو ان صفة له تعالى وحادث ومن العلماء من اختار الوقف في هذه
المسألة ولعمري انه اسلم **قوله** الذي قال به القائلون بان الله تعالى متكلم
اي كلما نفسيا والا فالحنايلة والكرامية بل والمعتزلة يقولون بان الله
تعالى متكلم فتأمل **قوله** والثاني بالمعنى المشهور اعني المركب من الحروف
والاصوات ويؤيده رواية اللسان **قوله** من غوامض جمع غامضة **قوله**
في المعقولات اي الادلة المعقولة **قوله** كالنقض اي في قوته اي ان محصل
نقض اجمالي كما سيأتي **قوله** ان دليلكم لو كان الخ اشار الى قياس استثنائي حاصل
مقدمه صحة الدليل وحاصل تاليه عدم صدق نقيضه وهو صدق
النقيض ينتج نقيض المقدم وهو عدم الصحة فاقامة الدليل الذي يدل
على صدق نقيض المدلول ينتج ابطال الدليل ففي المعارضة ابطال الدليل
قوله مما لا يستحق ان يستدل به لمعارضته بالآخر فهو فاسد واخصا مجموع
الدليل نقض اجمالي **قوله** ووجه التخصيص اي تخصيص كون المعارضة
كالنقض **قوله** في الدلائل العقلية اي دون الثقيلة **قوله** انها ملزومات
الخ اي وانتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزومات **قوله** اما رات جمع اماره وهي
في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به الظن بشيء آخر **قوله**
على تحقق المدلول اي حصوله **قوله** ولا يلزم الخ اي فليست ملزومات بالنسبة
الى مدلولاتها مثلا وجود دابة زيد وخادمه على باب داره وامارة لكون
زيد عند عمر لكن ذلك ليس بل لازم **قوله** وانت خير الخ يجاب عنه بان
نمى كونه ادعوات المعارضة في قوة النقض فان مدعاهم انها
كالنقض وعلى تسليم ذلك فالمراد بكونها في قوته انها تتضمنه

وتستلزمه وليس المراد بالقوة ما قابل الفعل من التبرع ولاينا فيه قولهم
 في البيان فحصل الخ اذا المراد بالمحصل هنا المضمون واللازم **قوله** لكن
 ذلك اي ان كل دليل يعارض يمكن ان ينقض وكذا الضمير في قوله اذ ماله
قوله لا يقتضي كونه اي الشئ الأول في قوته اي الشئ الثاني الا ترى
 ان الجسم مستلزم للمكان مع انه ليس في قوة المكان **قوله** وكلتا المقد
 متين الخ اي لأن من الأدلة العقلية ما هو ظني نحو هذا يدور بالدليل
 وكل من يدور بالدليل سارق ومن الأدلة النقلية ما هو قطعي كالمقدرات
 عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** وايضا اللزوم معتبر في مطلق الدليل
 لكن ان كانت المقدمات كلها يقينية الصدق فاللزوم يقيني او ظنية
 الصدق فظني وان كانت كاذبة فتارة يتفق صدق انتاجها نحو
 الأنسأ ماء وكل ماء حيوان فالانسان حيوان وتارة تكذب نحو الانسان
 ماء وكل ماء حمار فالانسان حمار وعلى كل حال فاللزوم معتبر **قوله**
 ولتختم الكلام اي في شروح هذه الرسالة **قوله** على هذا القدر اي حالة
 كوننا مقتصرين على هذا القدر **قوله** والمال عطف مرادف وجملة واليه
 المرجع والمآل اما استثنائية او عطف على جملة ولتختم بنا على المشهور
 عند النجاة من جواز عطف الخبر على الانشاء وعكسه لا على مذهب البيانين
 المانعين له فيما لا محل له من الاعراب **قوله** لهذه الرسالة اي الكائنة لهذه
 الرسالة **قوله** لما لاحظتها اي تأملتها **قوله** قد ذكره اي طهر محلره وهو القلوب
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم سَلَامًا



استكتبها لنفسه
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥
 السيد الحاج في محمد بن محمد
 الخالد بن النقاش في محمد بن محمد
 بلطف الخ في رجا دعوة صلوات
 الله عليه وآله

امية امية
 امية
 م

بلغ نقابلة عيسى
 تغلب عليها الله
 والديته
 اعلم